إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة البيئية
دراسة ميدانية فى محافظة القاهرة

[٨]

نادية أحمد الطيب [١]– **محمد محمد حسين**[٢]– **حاتم عبدالمنعم أحمد** [٣]
١) باحثة بمعهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٣) معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

المستخلص

تسعى الدراسة إلى دراسة إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية الرئيسية فى مصر نحو العدالة البيئية بمؤشراتها الطبيعية، والإجتماعية، والإقتصادية، والتشريعية، بالإضافة إلى المقارنة بين إتجاهات القيادات الحزبية نحو العدالة البيئية؛ وقد استخدم الباحثون لتحقيق الأهداف السابقة عددًا من الأدوات وهى إستمارة إستبيان ومقياس للإتجاهات (من إعداد الباحثون)، والمقابلات الشخصية، والملاحظة، والمعالجات الإحصائية، واعتمدت الدراسة على المنهج العلمى من خلال الدراسة الوصفية، وكان المنطلق الفكرى الأساسى للدراسة هو نظرية العدالة لجون روالز؛ وتم إجراء الدراسة على عينة من قيادات الأحزاب، مع مراعاة التنوع فى أن تمثل عينة الدراسة الإتجاهات السياسية الأساسية من يسار ووسط ويمين؛ وأن تضم الأحزاب الشهيرة والفاعلة سياسياً؛ وأيضاً تضم أكبر الأحزاب التى حصلت على تمثيل نسبى فى مجلس الشعب؛ وأن تضُم أحد الأحزاب السياسية الحديثة وتعبر عن إتجاهات الشباب؛ وأن يكون حزب الخضر ممثل فى العينة لأنه أنشئ على أساس الإهتمام بالبيئة؛ مع مراعاة عنصر النوع، والحالة الإجتماعية، والحالة التعليمية، والمستوى الإقتصادى والمهنى لعينة الدراسة؛ وبناءًا على ذلك تم سحب عينة شبه عمدية حجمها ٢٠٠ مفردة، وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج منها: توحدت رؤى قيادات الأحزاب المختارة على أهمية تناول بعض القضايا فى العدالة البيئية مثل: أهمية الدعم للفقراء ومحاربة الغلاء، أن توفر الدولة فرص العمل للجميع، والحفاظ على الأراضى المصرية من الإهدار والفناء للأجيال القادمة، محاربة بؤر التلوث والحيلولة دون نشوءها، وأن توزع خدمات المجتمع بعدالة على كل الفئات، الإرتفاع بمستوى التعليم الحكومى وتشجيع البحث العلمى، تفعيل قانون الضرائب التصاعدية على الدخل وضرائب التلوث الصناعى، وتحديد حد أدنى وأقصى عادل لكل فئات المجتمع، وأن المساواة أمام القانون عادلة للجميع، والإهتمام بعدالة توزيع الثروة. وأوصت الدراسة: بفكرة المؤتمرات القومية للأحزاب السياسية، التى يمكن تطويرها لمؤتمر دولى يناقش العدالة البيئية

بمؤشراتها الإجتماعية والإقتصادية والتشريعية والطبيعية بشكل دورى، يُدعى إليه كل الفاعلين والمؤسسات الحقوقية، والمراكز البحثية العاملة على قضية العدالة الإجتماعية، مع مساعدة الأحزاب على بناء برامجها بشكل أكثر إنحيازاً لتطبيقات واضحة للعدالة البيئية وبشكل مفصل. وتقترح الدراسة بعض الدراسات والبحوث العلمية لخبرات تاريخية فى تطوير سياسات أكثر عدالة؛ منها تجربة الإسكان الإجتماعى فى تونس فى عهد بورقيبة، وتجربة التعليم فى مصر فى عهد عبد الناصر، وتجارب تحسين الخدمات الصحية فى الأردن وبعض دول الخليج. وأوصت أيضاً بأهمية قيام الحزب بإعداد خطة للمستقبل تتحدد من خلالها أهم المشكلات المتعلقة بالعدالة البيئية وكيفية حلها.

المقدمة

يشير التدهور البيئى الذى حدث خلال القرن الماضى إلى أن النموذج الإقتصادى المهيمن (الليبرالية الرأسمالية) هو (اقتصاد استخلاصى) يستنفذ الموارد غير المتجددة؛ ويستغل الموارد المتجددة بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء؛ ويتسبب فى تغيير كيمائية الأرض، والماء، والهواء، وتشويه النظم البيئية متسبباً فى حدوث أضرار لا يمكن إصلاحها(Coates, J, 2003,p 4). لذا فالإستغلال المفرط والتدمير المصاحب للتنمية هما نتاج المجتمع الصناعى الحديث ومنظومة قيمه وبناءه السياسى؛ على الرغم من الإنجازات العديدة لنسق الحداثة؛ إلا أن له جانب مُظلم يتمثل فى الظلم الإجتماعى وإفساد البيئة، والمجتمعات الحديثة مُغرقة فى نسق الحداثة دون إدراك بأن البناءات والعمليات التى تقوم عليها الحياة اليومية تتسبب فى الدمار البيئى، والظلم الإجتماعى (Coates, 2003,p:27).

فألقت الليبرالية كثير من الضغوط على البيئة من خلال تركيزها على الإستهلاك، بل أصبح يصعب فى إطارها الإهتمام بحماية البيئة؛ فالفئات الأعظم من البشر موضعاً للإستغلال والإفقار والنهب.

وتمثل العدالة البيئية: Environmental Justice مظلة لوصف المنظمات التى تحاول تعزيز العدالة الإجتماعية والمساواة؛ نظراً لحالات عدم العدالة التوزيعية الناتجة عن السياسات البيئية؛ ويرى هذا التوجه أن هناك إرتباطاً وثيقاً بين الجودة البيئية والمساواة الإجتماعية؛ فحيثما يحدث تدهور للبيئة غالباً يكون ذلك مرتبطاً بقضايا العدالة الإجتماعية والمساواة، والحقوق، ونوعية حياة الناس بشكل عام؛ ولهذا فمن الظلم تحميل تبعات المخاطر البيئية على

كاهل أطراف لم تكن مسئولة عن التسبب فيها وخاصة الفئات المهمشة فى المجتمع كالفقراء .(Low, Nicholas and BrendanGleeson. 1998, P 45)

حيث تقوم العدالة البيئية على تأكيد حق أفراد المجتمع على إختلاف أعراقهم أو أجناسهم أو دخلهم؛ بالتمتع ببيئة نظفية وصحية؛ والحقيقة أن هذا المفهوم ساهم إلى حد كبير فى إعتبار الحق فى بيئة نظيفة الجيل الثالث لحقوق الإنسان بعد الحقوق المدنية والسياسة بإعتبارها الجيل الأول لتكون الحقوق الإجتماعية، والإقتصادية، والثقافية الجيل الثانى. .(Christopher. H. Foreman, 1998, P.30)

وتتمثل الظاهرة الحزبية فى الدول النامية فى كونها أدوات أو وسائل للتنمية والتحديث؛ وتعد تلك الصفة واحدة من أدوات التنمية مثل الجيش، والقيادة الكاريزمية؛ التى تسهم فى حل أزمات التنمية. (أسامة الغزالى حرب، ١٩٨٧، ص٤٣) وظهرت الأحزاب للتعامل مع سلسلة من المشكلات؛ كتأكيد الذات الوطنية وخلق قيم المشاركة السياسية، وبناء المؤسسات الحكومية الشرعية وتحقيق التنمية (كمال المنوفى، ١٩٨٧، ص ١٨٨) ونجد أن الأحزاب فى الدول النامية تجد تدعيماً من النقابات والتعاونيات وطلاب الجامعة والمثقفون (محمد على محمد، ١٩٩٠، ص ٤٣٠)؛ والطبقات الوسطى الحضرية التى تدفعهم للسعى من أجل القوة، وإكتسابها. (Cammack, P., 1988, p 82) ويرى علماء الإجتماع أن الأحزاب السياسية؛ ترتبط بالظروف الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، والثقافية التى تعيشها هذه المجتمعات. (عاطف شحاتة، ١٩٩٢، ص٢٠٤).

حيث تُعد الأحزاب السياسية هى المظهر الجوهرى للديمقراطية فى الفكر السياسى والتى تُعنى حرية التعبير، وحرية التنقل؛ وحرية المراسلات، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات، وحرية تشكيل الأحزاب، فلا معنى للديمقراطية بدون أحزاب؛ وللأحزاب وظيفة أساسية فى تقويم السلطة وكشف أخطائها وتعديل مساراتها للصواب؛ كما تُعد مدارس للتكوين والتثقيف السياسى للمنخرطين؛ وأداة لتنوير الشعب وتبصيره بحقوقه وواجباته، وإن كان هناك من ينظر نظرة سلبية للأحزاب؛ على إعتبار أنها تنشر الفرقة وتغلب المصلحة الفردية والحزبية على المصلحة العامة؛ لكن يبقى الغالب والأهم هو أن الأحزاب السياسية تتبنى قضايا الشعب وتؤطرها؛

وتُدافع لتحقيقها لدى السلطات الحاكمة بأسلوب حضارى بعيداً عن العنف والفوضى؛ كما تُسهل للحاكم إيجاد الحلول للمشكلات والقضايا المطروحة.(Huntington 1976, P 78 .(Samuel , and Joan M . Nelson ,

مشكلة الدراسة

بعد مرور عقود عديدة على تجربة الأحزاب السياسية بجمهورية مصر العربية؛ فإن العدالة البيئية لم تُطبق بالشكل المطلوب ولم تُحقق أهدافها المرجوة، وذلك بتحقيق جودة حياة بمفهومها الإقتصادى، والإجتماعى، والتشريعى، والطبيعى، وإنطلاقاً من هذا الواقع الذى تعيشه الأحزاب السياسية ونتيجة لدراسة إستطلاعية قامت بها الباحثة لعملها مع مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية فى دراسات متعلقة بالأحزاب السياسية فى فترتى الإنتخابات التشريعية لمجلس الشعب فى عامى (٢٠١٢، ٢٠١٥ م)؛ حيث أظهرت نتائج أحزاب الدراسة قبولاً ضعيفاً لمفردات العدالة الإجتماعية بنسبة ٦,٦٧%، والعدالة الإقتصادية ٨،٧٥%، وأيضاً العدالة الطبيعية بنسبة ٥، ٤٢%، أما العدالة التشريعية فكانت ٧،٣٢%؛ لذلك فإن إشكالية الدراسة الحالية تتمثل فى محاولة التعرف على إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة البيئية بمؤشراتها المتمثلة فى العدالة (الإجتماعية ـ والإقتصادية ـ والتشريعية ـ والطبيعية)، وهل توجد علاقة طردية بين قيادات الأحزاب والعدالة البيئية، وماهى رؤيتها لأهم التحديات التى تواجه الأحزاب لتطبيق مفهوم العدالة البيئية؛ وماهى القضايا الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والتشريعية التى تتبناها تلك القيادات؛ بالإضافة إلى الكشف عن الفروق بين إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية والعدالة البيئية؛ مع إعطاء دلالات كمية عن مدى تطبيق الأحزاب لتلك المؤشرات، ومدى تحقيقها لأهدافها، وتوجيه سياسات العدالة البيئية للمسار الصحيح.

أسئلة الدراسة

فى ضوء المشكلة البحثية سعت الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسى مؤداه ماهى إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة البيئية، وأنبثقت منه عدة تساؤلات فرعية وهى:

١. ما اتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة الطبيعية.
٢. ما إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة الإجتماعية.
٣. ما إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة الإقتصادية.
٤. ما إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة التشريعية.
٥. ماأوجه المقارنة بين إتجاهات القيادات الحزبية نحو العدالة البيئية.

أهداف الدراسة

يتحدد هدف الدراسة الرئيسى فى دراسة إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة البيئية، لأن الإتجاهات مؤشر وتنبؤ عن السلوك، وينبثق من الهدف الرئيسى عدة أهداف فرعية تتمثل فى:

١. دراسة إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة الطبيعية.
٢. دراسة إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة الإجتماعية.
٣. دراسة إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة الإقتصادية.
٤. دراسة إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة التشريعية.
٥. المقارنة بين إتجاهات القيادات الحزبية نحو العدالة البيئية.

فروض الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد علاقة طردية بين قيادات الأحزاب السياسية ومؤشرات العدالة البيئية.

الفرض الثانى: توجد علاقة طردية بين قيادات الأحزاب السياسية وقضايا العدالة البيئية.

الفرض الثالث: توجد فروق دالة إحصائياً بين قيادات الأحزاب السياسية نحو مؤشرات العدالة البيئية.

أهمية الدراسة

حاولت الدراسة الوقوف والتركيز على مؤشرات العدالة البيئية التى تعمل على تلبية إحتياجات المجتمع؛ الإجتماعية؛ والتشريعية والإقتصادية؛ والطبيعية من خلال إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة البيئية؛ ولتؤكد الأحزاب كمؤسسات نجاحها لتحقيق أهدافها الأمر الذى افتقدته الكثير من الدراسات.

وتنطلق أهمية هذه الدراسة إلى وجود دراسة علمية لإتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة البيئية؛ من خلال التطبيق الميدانى فى محافظة القاهرة على عدد من قيادات الأحزاب السياسية؛ حيث تتناول نموذج العدالة البيئية الذى يحتاج إلى مزيد من البحوث والدراسات العلمية؛ التى قد تساعد المسئولين وواضعى الخطط الخاصة بالعدالة البيئية؛ فى إعادة النظر مرة أخرى فى هذه الخطط والبرامج من خلال ما تتوصل إليه هذه الدراسة؛ ومن هنا تنطلق هذه الدراسة لدراسة إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة البيئية.

مفاهيم الدراسة

مفهوم العدالة البيئية:

عرفت وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) العدالة البيئية بأنها: معاملة عادلة، ومشاركة فعالة لجميع الأفراد بغض النظر عن العرق، أو اللون، أو الأصل القومى، أو الدخل فيما يتعلق بتطوير، وتنفيذ القوانين، واللوائح، والسياسات البيئية. (http://www.energy.ca.gov/public)

وتعرف العدالة البيئية أيضاً بأنها: العدالة فى توزيع جميع الموارد، والأضرار البيئية لجميع أبناء الوطن بدون تمييز، والمشاركة الفعالة لجميع المواطنين؛ فيما يتعلق بتنفيذ، أو تطوير بيئاتهم؛ مع تحقيق الحماية لجميع المواطنين من المخاطر البيئية. (مشكاة المؤمن، ٢٠١٣)

المفهوم الإجرائى للعدالة البيئية: هو المساواة فى فرص عادلة لأفراد المجتمع، وخاصة ذوى الدخول المنخفضة، والذين يقيمون فى بيئات فقيرة، وتفتقر للخدمات للحصول على عمل،

ومسكن، وتعليم فى بيئة آمنة، وصحية. وإشراكهم فى إتخاذ القرارات التى تؤثر على البيئة المحيطة بهم ويمارسوا فيها نشاطاتهم اليومية.

مفهوم الحزب السياسى:

يرى ماكس فيبر M. Weberأن الحزب السياسى إصطلاح يستخدم للدلالة على علاقات إجتماعية تنظيمية؛ تقوم على أساس الإنتماء الحر؛ بهدف إعطاء قيادة الحزب سلطة داخل الجماعة التنظيمية؛ من أجل تحقيق هدف معين، أو الحصول على مزايا معينة. (نبيلة كامل، ١٩٧٧،ص ٧٣)

ويُعرف الحزب أيضاً بأنه: كل جماعة منظمة تقوم على مبادئ، وأهداف مشتركة، وتعمل بالوسائل السياسية الديموقراطية؛ لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية؛ وذلك عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم. (قانون الأحزاب السياسية، رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧)

المفهوم الإجرائى للحزب السياسى: هو تنظيم علنى يضم مجموعة من المواطنين لهم مبادئ وأهداف مشتركة، يعمل بالوسائل الديموقراطية؛ محور إهتمامهم النشاط السياسى بالإضافة إلى إهتمامهم بالشئون البيئية والإقتصادية والإجتماعية والتشريعية بالمجتمع من خلال برنامج قابل للتنفيذ؛ ومن خلال آليات وأساليب مختلفة.

مفهوم القيادة:

يُعرف إيكليسEckles القيادة بأنها: قدرة القائد على أن ينجز أهداف الجماعة من خلال افرادها.(طريف شوقى: السلوك القيادى وفعالية الإدارة، ب ت، ص٣٤)

ويعرف محمد شفيق القيادة بأن: لها عدة جوانب إجتماعية، وتفاعلات ديناميكية، ومحددات سلوكية؛ فهى سمة يتصف بها القائد من إمكانات وخصائص إجتماعية، ونفسية، وعقلية، وبدنية؛ تمكنه من التوجيه والسيطرة على الآخرين؛ وهى عملية سلوكية تتمثل فى إمكانية تحريك الجماعة لتحقيق تأثير موجه نحو أهدافها، وتحسين التفاعل الإجتماعى بين أعضاءها، والحفاظ على تماسكها، وإحداث تأثير إيجابى ملحوظ على تركيبها، وأدائها؛ وهى دور إجتماعى يحقق أهداف الجماعة من خلال عمليات التعامل الإجتماعى، والإتصال بين

القائد، وبيئته. (محمد شفيق:القيادة: تطبيق العلوم السلوكية فى مجال القيادة،٢٠٠٥،ص ص ١٠،٩)

المفهوم الإجرائى للقيادة: هو مجموعة السلوكيات التى يمارسها القائد فى الجماعة، والتى تُعد محصلة التفاعل بين شخصية القائد، أو الأتباع؛ وخصائص المهمة، والنسق التنظيمى، والسياق الثقافى المحيط، وتستهدف حث الأفراد على تحقيق الأهداف المنوطة بالجماعة؛ بأكبر قدر من الفاعلية التى تتمثل فى كفاءة عالية فى أداء القائد والأفراد.

الدراسات المرجعية

دراسات تناولت العدالة البيئية:

١.دراسة (Heberling, Paul، ٢٠١٨) بعنوان"انعكاسات العدل البيئى وتطبيق السياسات فى براونفيلد بولاية نيويورك"

تهدف الدراسة لتقييم العدالة البيئية والقوانين المنفذة لها؛ والتى تسعى للتغلب على التلوث البيئى ببراونفيلد بمدينة نيويورك؛ وأستخدمت مناهج أسلوب متعدد العددية وأسلوب مختلط النهج؛ودراسة الحالة للتحقق من تأثير التنمية لثلاثة أحياء فى شرق نيويورك،وعينة عشوائية لوصف الممتلكات وخصائص السكان المقيمين بالقرب من براونفيلد، وتوصلت الدراسة إلى:أن سياسات العدالة البيئية لا تطبق بشكل عادل فى مجتمعات الأقليات والفقراء؛ بينما تُشجع التنمية فى مناطق الأثرياء والبيض، وعدم توفير فرص عمل كافية للفقراء وتدنى أساليب العلاج وسوء استخدام الأراضى؛ مما يؤدى إلى تدهورها فى المستقبل.

٢. دراسة (Kurtz, Hilda Elizabeth، ٢٠١٦) بعنوان "العدالة البيئية باعتبارها سياسة كبيرة الحجم: حالة من الجدل Shintech فى سانت جيمس باريش، لويزيانا"

تسعى الدراسة إلى دمج مجموعة من البحوث تُدرس فيها حقوق المساهمين البيئية، والبناء الإجتماعى للمكان، وأيضاً العدالة البيئية بإعتبارها سياسة كبيرة الحجم؛ فى حين أبرزت البحوث الجغرافية بعض الغموض لمفهوم العدالة البيئية؛ وكيف يمكن لمثل هذا الغموض أن يقلل من نشاط العدالة البيئية. فى دراسة حالة لنزاع حول تحديد موقع منشأة لإنتاج البولى

فينيل المقترحة فى سانت جيمس باريش، لويزيانا؛ ودراسة إستراتيجيات العمل الجماعى للمحتجين؛ عن طريق الإستراتجية الخطابية والمادية المضادة من أنصار المنشأة؛ وأظهرت الدراسة أن النطاق الجغرافى والسياسى ليس مجرد معطى مسبقاً، والفئات التحليلية لا تتغير ولكنها أدوات لتحدى الظروف، والأحداث تتشكل جغرافياً.

دراسات تناولت الأحزاب السياسية:

٣. دراسة (حاتم عبدالمنعم أحمد،١٩٩٣) بعنوان "دور أعضاء الأحزاب السياسية فى المشاركة والعمل الإجتماعى لحماية البيئة دراسة مقارنة"

تهدف الدراسة إلى دراسة دور الأحزاب السياسية فى المشاركة فى برامج حماية البيئة، ودراسة دور الأحزاب فى العمل الجماعى فى حماية البيئة، والمقارنة بين بعض الأحزاب السياسية فى قيامها بحماية البيئة، ووضع تصور مقترح لدور أعضاء الأحزاب فى حماية البيئة. وكانت الدراسة وصفية واستخدمت منهج المسح الإجتماعى بطريقة العينة، وأداة الإستبيان؛ومقياس المشاركة والعمل الإجتماعى فى حماية البيئة. وتوصلت الدراسة إلى: أكدت على تفوق حزب الخضر فى العمل الإجتماعى لحماية البيئة ثم يليه حزب التجمع ثم الوفد. وتفوق حزب العمل على الحزب الوطنى فى الضغط؛ بينما تفوق أعضاء مجلس الشعب والوطنى على حزب العمل فى الإقناع. وأكدت الدراسة على أن المشاركة فى حماية البيئة تفوق فيها حزب الخضر ثم التجمع والوفد ثم الحزب الوطنى ثم العمل.

الإطار النظرى للدراسة

التوجه الفكرى للدراسة:

نظرية العدالة لجون روالز حيث تضع النظرية تصوراً لمجتمع حسن التنظيم يتمكن من نقد المؤسسات القائمة والعمل على إعادة تنظيمها، ويرى أن المجتمع لا بُدّ أن تُدار مؤسساته من خلال تصور للعدالة؛ يكون متوافقاً عليه من كل أفراده والمجموعات المكونة له، (السيد عبد المطلب غانم، ١٩٩٩م،) وتهدُف النظرية إلى تحقيق العدالة التوزيعية؛ حيث ترى أن الهدف الأول للعدالة الإجتماعية يتمثل فى عدالة توزيع الخدمات الأساسية أو خدمات البنية التحتية للمجتمع؛ من تعليم وعلاج وسكن وعمل وصحة وترفيه... إلخ؛ فالعدالة من وجهة نظر **روالز**

هى توزيع البضائع أو الخدمات الإجتماعية الأساسية؛ إضافة إلى الحريات وفرص الإنتفاع بالوظائف والمواقع الإجتماعية (مطاع الواعر، ٢٠١٠م.) للفقير والغنى معاً؛ وتتمثل مبادئ العدالة التى على أساسها سيكون التوزيع منصفًا فى:

الحرية: لكل شخص حق مُسَاوٍ فى أكثر أشكال الحريات شمولاً دون المساس بحُرية الآخرين؛ ويهدف بهذا منح كل أفراد المجتمع حُريات سياسية أساسية؛ كالحق فى التصويت، وشغل المناصب العامة، وحرية التعبير والرأى والفكر، والإجتماع، والحق فى الملكية الخاصة، واللجوء إلى القانون؛ وذلك دون النظر إلى وضعياتهم الإجتماعية.

التفاوت:تسوية التفاوتات الإجتماعية والإقتصادية؛ بحيث تكون أعظمها نفعاً لأقل المستفيدين؛ ويترتب عليها مراكز ومناصب متاحة أمام الجميع؛ مع المساواة العادلة فى الفرص للمنافسة على شتى المناصب؛ وقد يُحسم هذا التنافس بحصول البعض على مواقع وثروات تسمح بظهور فروق اجتماعية؛ بشرط ألا يخلق المجتمع فئة محرومة من الفرص وحقوقها الكاملة؛ لحساب فئة أخرى تتمتع بإمتيازات خاصة ومن أجل تحقيق هذا المجتمع دعا إلى المساواة الديموقراطية (مطاع الواعر، ٢٠١٠م.).

ومن خلال ما سبق ترى الباحثة أن العدالة هى القاعدة التى ستضمن التوزيع العادل للخيرات وفق تصور أخلاقى يُرضى الجميع، وذلك بتطبيق مبادئ العدالة لتوحيد الحقوق والواجبات داخل مؤسسات المجتمع؛ كما ستساعد على التوزيع المتكافئ للأرباح؛ فمبادئ العدالة من شأنها أن تتخذ أبعاداً قابلة للتطبيق عملياً داخل البنيات المؤسساتية متى توفرت الظروف المناسبة لذلك.

مجالات الدراسة

المجال الموضوعى: يتمثل فى دراسة اتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة البيئية بمؤشراتها (الطبيعية، والإجتماعية والإقتصادية، والتشريعية)؛ وسعت أيضاً للمقارنة بين إتجاهات قيادات الأحزاب نحو العدالة البيئية؛ واعتمدت على المنهج العلمى من خلال الدراسة الوصفية.

المجال المكانى: قامت الباحثون بإختيار عدد من الأحزاب السياسية داخل محافظة القاهرة؛ على أن تضم الأحزاب الشهيرة والفاعلة سياسياً؛ وأيضاً أكبر الأحزاب التى حصلت على تمثيل نسبى فى مجلس الشعب؛ وأن يكون حزب الخضر ممثل فى العينة لأنه أنشئ على أساس الإهتمام بالبيئة؛ مع مراعاة أن تمثل الإتجاهات السياسية الأساسية من يسار ووسط ويمين؛ فأختاروا حزب الوفد، وحزب التجمع، والحزب الناصرى، وحزب مصر الحرية، وحزب الخضر.

المجال البشرى: أجريت الدراسة على عينة من قيادات الأحزاب تمثل الإتجاهات السياسية من يسار ووسط ويمين؛ مع مراعاة عنصر النوع، والحالة الإجتماعية والتعليمية، والمستوى الإقتصادى والمهنى.

المجال الزمنى: العامان الدراسيان ٢٠١٦/٢٠١٧- ٢٠١٧/٢٠١٨.

الإطار المنهجى للدراسة

منهج الدراسة: وهو ذلك المنهج الذى يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد فى الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً يعبر عنها كيفياً بوصفها وتوضيح خصائصها، وكمياً بإعطاءها وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

نوع الدراسة: دراسة وصفية بهدف التوصل إلى دراسة إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة البيئية.

عينة الدراسة: يتمثل مجتمع البحث فى عينة شبه عمدية من قيادات الأحزاب السياسية من يسار ووسط ويمين؛ حيث ضمت الأحزاب الشهيرة والفاعلة سياسياً؛ وأن تضم بعض الأحزاب السياسية الحديثة وتعبر عن إتجاهات الشباب؛ وعلى أن يكون حزب الخضر ممثل فى العينة لأنه أنشئ فى المقام الأول على أساس الإهتمام بالبيئة، وبناءاً على ذلك تم سحب عينة شبه عمدية حجمها ٢٠٠ مفردة؛ ولمزيد من الخصائص تم زيادة حجم العينة ليصبح ٢٥٠ مفردة وذلك لمواجهة الإحتمالات التالفة والغير كاملة وتحقيق معدل إستفادة أعلى عند جمع البيانات.

أدوات الدراسة:

استعان الباحثون بالأداة التالية:

- **استمارة القياس** (من إعداد الباحثون) وشملت عدة محاور أساسية يهدف كل محور منها الحصول على معلومات وبيانات تخدم غرضاً أو أكثر من الأهداف البحثية للدراسة، ويتناول المحور الأول البيانات الأساسية من (متغير النوع، والجنس، والسن، وتاريخ الإنضمام للحزب، وتاريخ تولى منصب قيادى، والمؤهل، والحالة الإجتماعية)، ويتناول المحور الثانى الإحتياجات الإجتماعية والنفسية لعينة الدراسة مثل حالة المسكن، وعدد الحجرات، وعدد أفراد الأسرة، وهل هناك أقارب مقيمون أو لا، ومعدل الإزدحام داخل المسكن، ونوع العمل، والدخل بواقع ١٥ سؤال، ثم مجموعة من العبارات تقيس إتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة البيئية؛ تضمنت عدد من المؤشرات الأساسية للعدالة البيئية وهى (المؤشر الطبيعى، والمؤشر الإجتماعى، والمؤشر التشريعى، والمؤشر الإقتصادى)؛ وشملت سبعة أسئلة لكل مؤشر بإجمالى ٢٨ سؤال.

اختبار ثبات وصدق إستمارة القياس:

اختبار الثبات: للتحقق من ثبات المقياس إستخدم الباحثون معادلة ألفا كرونباخ (CronbachAlpha)، وكانت قيم معاملات الثبات جميعها قيم مقبولة حيث بلغت قيم معامل الثبات (٠,٥١٣، ١٨، ٠,٥٠٤، ٠,٥٢٢) لكلا من (البعد الإجتماعى، البعد الإقتصادى، البعد الطبيعى، البعد التشريعى) على التوالى، وكانت قيمة ألفا الإجمالى إستمارة القياس (٠,٦٥٧)، وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية المقياس للتطبيق وإمكانية الإعتماد على نتائجه والوثوق به.

صدق الإتساق الداخلى: تم حساب معاملات إرتباط كل بعد من أبعاد استمارة القياس بالدرجة الكلية لإستمارة القياس والتى نتجت عن تطبيق المقياس على عينة مبدئية بلغ عدد أفرادها (٣٠) فرد من أفراد عينة الدراسة، وقام الباحثون بحساب صدق الإتساق الداخلى ومعامل الإرتباط المصحح كالآتى:

نجد أن معامل إرتباط أبعاد إستمارة القياس دالة معنوياً عند مستوى معنوية (٠,٠١)، مما يؤكد على صدق الإتساق الداخلى لأبعاد إستمارة القياس وبلغت قيم معامل إرتباط بيرسون

بين (٠,٧٥٦، ٠,٦٥٧، ٠,٧٨٩، ٠,٥٩٤) (البعد الإجتماعى، البعد الإقتصادى، البعد الطبيعى، البعد التشريعى) على التوالى، وللمزيد من التحليل قام الباحثون بحساب معامل الإرتباط المصحح التى تراوحت (٠,٧٥- ٠,٨٨) وهى قيم تؤكد على صدق إستمارة القياس.

وقام الباحثون باستخدام الأساليب الإحصائية وشملت:

١. تحليل التباين لدلالة الفروق.
٢. الوزن النسبى.
٣. البرنامج الإحصائى (SPSS).
٤. الإنحرافات المعيارية.
٥. الجداول التكرارية.
٦ . اختبار كا٢.
٧. المتوسطات الحسابية.
٨. النسب المئوية.

وتمت الدراسة الميدانية: فى العامان الدراسيان ٢٠١٦/٢٠١٧- ٢٠١٧/٢٠١٨.

عرض تحليلى للبيانات الإحصائية: فيما يلى عرضاً موجزاً لأهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة الحالية:

مناقشة النتائج وتفسيرها

التحقق من صحة فروض الدراسة:

الفرض الأول والثانى:

١. توجد علاقة طردية بين قيادات الأحزاب السياسية ومؤشرات العدالة البيئية.
٢. توجد علاقة طردية بين قيادات الأحزاب السياسية وقضايا العدالة البيئية.

المؤشر الإجتماعى

جدول رقم (٣): يوضح توزيع عينة الدراسة تبعاً للإجابة على العبارة أن تحتكر قلة محدودة فى المجتمع فرص العمل المتاحة أمر طبيعى

الإجابة		إسم الحزب					الإجمالى
		حزب الوفد	الحزب الناصرى	حزب الخضر	حزب التجمع	مصر الحرية	
غير موافق	العدد	٣٥	٤٠	٣٩	٣٧	٣٤	١٨٥
	النسبة	%٨٧,٥	%١٠٠	%٩٧,٥	%٩٢,٥	%٨٥	%٩٢,٥٠
إلى حد ما	العدد	٤	٠	٠	٠	٥	٩
	النسبة	%١٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%١٢,٥٠	%٤,٥٠
موافق	العدد	١	٠	١	٣	١	٦
	النسبة	%٢,٥٠	%٠,٠٠	%٢,٥٠	%٧,٥٠	%٢,٥٠	%٣,٠٠
الإجمالى	العدد	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٠٠
	النسبة	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%١٠٠
المتوسط المرجح المئوى		%٧,٥	%٠	%٢,٥	%٧,٥	%٨,٨	%٥,٣

يوضح الجدول السابق ما يلى:

حزب الوفد أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ٨٧,٥%، ثم (إلى حد ما) بنسبة ١٠,٠%، ثم (موافق) بنسبة ٢,٥٠% بمتوسط مرجح مئوى(٧,٥%)، والحزب الناصرى أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ١٠٠,٠%، وحزب الخضر أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ٩٧,٥%، ثم (موافق) بنسبة ٢,٥٠% بمتوسط مرجح مئوى (٢,٥%)؛ وحزب التجمع أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة٩٢,٥%، ثم (موافق) بنسبة ٧,٥٠% بمتوسط مرجح مئوى(٧,٥%)؛ وحزب مصر الحرية أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ٨٥,٠%، ثم (إلى حد ما) بنسبة ٢,٥%، ثم (موافق) بنسبة ٢,٥٠% بمتوسط مرجح مئوى (٨,٨%).

ويرجع ذلك إلى: أنه يجب تمكين الأفراد للإستفادة من الفرص والتنافس على قدم المساواة من أجلها؛ وقد يرتبط ذلك بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمى مُحدد؛ وفى ظل غياب العدالة فالمنافسة ستفتقر إلى التكافؤ عندما تتسع الفروق فى القدرات بين المتنافسين؛ وهذا ماأقرته نظرية العدالة **لجون روالز** عندما أكدت على تسوية التفاوتات الإجتماعية

والإقتصادية؛ بحيث تكون أعظمها نفعاً لأقل المستفيدين؛ ويترتب عليها مراكز ومناصب متاحة أمام الجميع؛ فيحصل الجميع على فرص متكافئة للمنافسة على شتى المناصب؛ وقد يُحسم هذا التنافس بحصول البعض على مواقع وثروات تسمح بظهور فروق إجتماعية، وهذا ما إختلف مع نتائج **دراسة Porter, Michael** انعكاسات العدل البيئى، وتطبيق السياسات فى براونفيلد بولاية نيويورك" التى أظهرت عدم توفير فرص عمل كافية للفقراء فى منطقة الدراسة، وفى مقولة لـ **ماركس** يرى أن إفقار العامل شرط أساسى فى النظام الرأسمالى؛ ويتم من خلال إعداد جيش من إحتياطى العمالة الفائضة؛ وارتباطه بالفقر الفيزيقى الذى يُفرض على شريحة كبيرة من الطبقة العاملة؛ ويزداد إحتياطى فائض العمال مع تقدم التكنولوجيا؛ وهذا يُعنى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وغياب العدالة الإجتماعية.

المؤشر الطبيعى:

جدول (٤): يوضح توزيع عينة الدراسة تبعاً للإجابة على العبارة أعتقد أن بيع الأراضى المصرية للأجانب هام لزيادة الإستثمارات الأجنبية

الإجابة		اسم الحزب					الإجمالى
		حزب الوفد	الحزب الناصرى	حزب الخضر	حزب التجمع	مصر الحرية	
	العدد	٣٣	٤٠	٣٧	٤٠	٢٤	١٧٤
	النسبة	%٨٢,٥	%١٠٠	%٩٢,٥	%١٠٠	%٦٠	٨٧,٠٠ %
إلى حد ما	العدد	٦	٠	٣	٠	١٦	٢٥
	النسبة	%١٥,٠٠	%٠,٠٠	%٧,٥٠	%٠,٠٠	%٤٠,٠٠	١٢,٥٠ %
موافق	العدد	١	٠	٠	٠	٠	١
	النسبة	%٢,٥٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٥٠
الإجمالى	العدد	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٠٠
	النسبة	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%١٠٠
المتوسط المرجح المئوى		%١٠	٠	%٣,٨	٠	%٢٠	%٦,٧٥

يوضح الجدول السابق ما يلى: أعلى نسبة لحزب الوفد (غير موافق) بنسبة ٨٢,٥%، ثم (إلى حد ما) بنسبة ١٥,٠%؛ ثم (موافق) بنسبة ٢,٥٠% بمتوسط مرجح مئوى(١٠,٠%)، والحزب الناصرى كانت أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ١٠٠,٠%؛ وحزب الخضر كانت أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ٩٢,٥٠%، ثم (إلى حد ما) بنسبة ٧,٥٠% بمتوسط مرجح مئوى (٣,٨%)، وحزب التجمع أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ٢٠,٠%، وحزب مصر الحرية أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ١٢,٠%، ثم (إلى حد ما) بنسبة ٨,٠% بمتوسط مرجح مئوى (٢٠%).

ويرجع ذلك إلى: ضعف المناخ الملائم للإستثمار نتيجة لبعض المعوقات والإجراءات الإدارية الروتينية؛ مع عدم التنسيق بين الأجهزة والهيئات الحكومية؛ لجذب المستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية؛ بالإضافة للتوترات السياسية فى الدول المجاورة فى الوطن العربى؛ وعلى الجانب الآخريُعد حق الإنتفاع أحد أهم المداخل للوصول للموارد البيئية من أرض ومياه وأصول وراثية وهو أحد الشروط الأساسية فى بناء بدائل الإقتصاد النيوليبرالى، حيث يُعد حق الإنتفاع نموذجاً مغايراً للملكية الخاصة فى إدارة الموارد البيئية؛ ولا شك أن حقوق الإنتفاع سوف تعمل على الإبقاء عليها كقيمة إستعماليه وليس سلعة قائمة على التداول، ومن ثم تجاوز كافة أشكال المضاربة من تداول الأرض كسلعة فى الأسواق، والمساهمة فى خفض معدلات التضخم وانعكاس ذلك على أسواق السلع والمنتجات الزراعية؛ بالإضافة إلى أن تسليع الموارد الطبيعية هو أحد السبل التى تؤدى إلى دمار الموارد، وإنتفاء إستدامتها. ويعد إحتكار الموارد الطبيعية واقعاً عالمياً تمتد جذوره فى الواقع الإقليمى والمحلى؛ حيث أن بيع واحتكار الموارد الطبيعية واحداً من أهم الملامح الأساسية لنمط الإنتاج الليبرالى؛ بإعتبار أن قيم المورد تقاس بما ينطوى عليه من ثمن؛ وهذا ماأكد عليه نقد نظرية التحديث الإيكولوجى بتهميش القضايا البيئية، وإخضاعها لإعتبارات الإقتصاد أو إدارة الموارد؛ ففى صياغة الأجندة البيئية أُستخدم التحديث الإيكولوجى؛كلغة قطاع الأعمال التى تنظر للبيئة بمعايير نقدية، ولم يُهتم بها إلا عندما تحقق عوائد إقتصادية مثل توفير التكاليف، أو تحقيق ميزة تفضيلية. وهذا التركيز حال دون أن يتضمن إتجاه التحديث الإيكولوجى؛ الإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية

الأوسع؛ التى تعد ضرورية فى التحول تجاه مزيد من الإستدامة.

المؤشر التشريعى:

جدول (٥): للإجابة على عبارة المساواة فى الحقوق أمام القانون غير ضرورية لتحقيق العدالة

الإجابة		إسم الحزب					الإجمالى
		حزب الوفد	الحزب الناصري	حزب الخضر	حزب التجمع	مصر الحرية	
غيرموافق	العدد	٣٥	٤٠	٤٠	٤٠	٣٨	١٩٣
	النسبة	%٨٧,٥٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%٩٥,٠٠	%٩٦,٥٠
إلى حد ما	العدد	١	٠	٠	٠	٠	١
	النسبة	%٢,٥٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٥٠
موافق	العدد	٤	٠	٠	٠	٢	٦
	النسبة	%١٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٥,٠٠	%٣,٠٠
الإجمالى	العدد	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٠٠
	النسبة	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%١٠٠
المتوسط المرجح المئوى		%١٠	٠	٠	٠	%٥	%٣

بإستقراء بيانات الجدول السابق يتضح أن: أعلى نسبة كانت لحزب الوفد لـ (غير موافق) بنسبة ١٧,٥%، ثم (موافق) بنسبة ٢,٠% ثم الاجابة (إلى حد ما) بنسبة ٠,٥٠% بمتوسط مرجح مئوى(١٠,٠%).أما الحزب الناصرى كانت أعلى نسبة للإجابة (غير موافق) بنسبة ٢٠,٠%.وحزب الخضر كانت أعلى نسبة للإجابة (غير موافق) بنسبة ٢٠%. وحزب التجمع أعلى نسبة للإجابة (غيرموافق) بنسبة ٢٠,٠%؛ أما حزب مصر الحرية أعلى نسبة للإجابة (غير موافق) بنسبة ١٩,٠%، ثم (موافق) بنسبة ١,٠% بمتوسط مرجح مئوى(٥,٠%).

ويتضح من ذلك: أن المساواة القانونية مبدأ يُخضِع جميع الناس لقوانين عادلة مع عدم التمييز، بغض النظر عن الجنس،العرق،الدين،الوضع الإجتماعى والإقتصادى...إلخ، فالمساواة قاعدة أساسية بموجب المادة السابعة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والتى نصت على أن الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق فى التمتع بحماية متكافئة دون تميز؛ ويتفق هذا مع نظرية **روالز للعدالة** التى أقرت أن: المجتمع نسق يقوم على العدل بين الجميع فى الحقوق والفوائد؛ وعليه تُصبح غاية العدالة الإجتماعية هى الإنصاف من خلال تحديد الحقوق والواجبات الأساسية؛ التى تضعها مؤسسات المجتمع لتقسيم المنافع؛ وبذلك توفر

ضرورة أساسية لمجتمع جيد التنظيم تُحترم فيه مبادئ العدالة.

المؤشر الإقتصادى:

جدول (٧): يوضح توزيع عينة الدراسة تبعاً للإجابة على العبارة الضرائب التصاعدية على الدخل غير عادلة

الإجابة		إسم الحزب					الإجمالى
		حزب الوفد	الحزب الناصرى	حزب الخضر	حزب التجمع	مصر الحرية	
غير موافق	العدد	٢٣	٣٥	٣٠	٣٤	٢٠	١٤٢
	النسبة	%٥٧,٥٠	%٨٧,٥٠	%٧٥,٠٠	%٨٥,٠٠	%٥٠,٠٠	%٧١,٠٠
إلى حد ما	العدد	٣	٥	٥	٠	١٢	٢٥
	النسبة	%٧,٥٠	%١٢,٥٠	%١٢,٥٠	%٠,٠٠	%٣٠,٠٠	%١٢,٥٠
موافق	العدد	١٤	٠	٥	٦	٨	٣٣
	النسبة	%٣٥,٠٠	%٠,٠٠	%١٢,٥٠	%١٥,٠٠	%٢٠,٠٠	%١٦,٥٠
الإجمالى	العدد	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٠٠
	النسبة	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%٢٠,٠٠	%١٠٠
المتوسط المرجح المئوى		%٣٨,٨	%٦,٣	%١٨,٨	%١٥	%٢٠	%٢٢,٧٥

باستقراء بيانات الجدول السابق يتضح ما يلى: حزب الوفد كانت أعلى نسبة للإجابة (غير موافق) بنسبة ١١,٥%، ثم الإجابة (موافق) وذلك بنسبة ٧,٠%، ثم (إلى حد ما) بنسبة ١,٥%. الحزب الناصرى كانت أعلى نسبة للإجابة (غير موافق) بنسبة ١٧,٥% بمتوسط مرجح مئوى (٣٨,٨%)، ثم الإجابة (موافق) بنسبة ٢,٥% بمتوسط مرجح مئوى(٦,٣%).حزب الخضر أعلى نسبة للإجابة (غير موافق) بنسبة ١٥,٠%، ثم (إلى حد ما وموافق) بنسبة ٢,٥% لكل منهما بمتوسط مرجح مئوى(١٨,٨%). وحزب التجمع أعلى نسبة للإجابة (غير موافق) وذلك بنسبة ١٧,٠%، ثم الإجابة (موافق) وذلك بنسبة ٧,٠% بمتوسط مرجح مئوى (١٥,٠%). حزب مصر الحرية أعلى نسبة للإجابة (غير موافق) وذلك بنسبة ١٠,٠%، ثم (إلى حد ما) وذلك بنسبة ٦,٠%، وأخيراً (موافق) وذلك بنسبة ٤,٠% بمتوسط مرجح مئوى(٢٠,٠%).

ويرجع ذلك إلى: أن النظام الضريبى يتمتع بدرجة أعلى فى الكفاءة لتحسين الدخل وتحقيق العدالة الإجتماعية؛ وتستند فلسفة النظام الضريبى التصاعدى إلى أن الأعلى دخلاً، يكون أكثر إستفادة من الإنفاق العام على البنية الأساسية والخدمات العامة بما يسهم بمعدلات أعلى فى الحصيلة الضريبية التى يتم من خلالها الإنفاق العام؛ لأنه كلما أتخذت الضرائب منحنى تصاعدى يتناسب ذلك مع المقدرة التكليفية للممولين؛ بحيث يزيد العبء الضريبى كلما زاد دخل الشخص الطبيعى أو الإعتبارى ويقل أو ينعدم عند أصحاب الدخول الأدنى، وحتى إن كانت أغلب القوانين تقر ضريبة تصاعدية فالواقع الفعلى مغاير لذلك، حيث أن الشرائح الأعلى دخلًا دائما ما تطور وسائلها لتفادى دفع الضريبة المستحقة، فى حين أن الطبقات الأقل دخلا تخصم الضريبة على الأجور من المنبع؛ ويكون نتيجة التهرب الضريبى خرق للقانون وإنشاء خدمات أساسية أقل مثل المدارس والمستشفيات... إلخ. غير أنّ باستطاعة مصر أن تزيد من الإيرادات الضريبية؛ وتساعد على حلّ مشكلة التفاوت فى توزيع الدخل من خلال فرض أشكال ضريبية تصاعدية؛ يزداد فيها معدّل الضريبة مع تزايد العائدات والثروة؛ ويمكن أن تتضمّن هذه الأشكال الضرائب على الممتلكات والأرباح الرأسمالية والسلع الكمالية.

مما سبق يتحقق صحة الفرض الأول والثانى:

١. توجد علاقة طردية بين قيادات الأحزاب السياسية ومؤشرات العدالة البيئية.

٢. توجد علاقة طردية بين قيادات الأحزاب السياسية وقضايا العدالة البيئية.

حيث أظهرت إتجاهات قيادات الأحزاب تفاعل إيجابى نحو مؤشرات العدالة البيئية من خلال عبارات المقياس. وتوحدت رؤى قيادات الأحزاب المختارة على أهمية تناول بعض قضايا العدالة البيئية مثل: أهمية الدعم للفقراء ومحاربة الغلاء، أن توفر الدولة فرص العمل للجميع، والحفاظ على الأراضى المصرية من الإهدار للأجيال القادمة، محاربة بؤر التلوث والحيلولة دون نشوءها،أن توزع خدمات المجتمع بعدالة على كل الفئات، الإرتفاع بمستوى التعليم الحكومى وتشجيع البحث العلمى، تفعيل قانون الضرائب التصاعدية على الدخل وضرائب التلوث الصناعى، تحديد حد أدنى وأقصى عادل لفئات المجتمع، أن المساواة أمام القانون عادلة للجميع، والإهتمام بعدالة توزيع الثروة.

الفرض الثالث: توجد فروق دالة إحصائياً بين قيادات الأحزاب السياسية نحو مؤشرات العدالة البيئية.

جدول رقم (٨): تم استخدام اختبار ANOVA (ف) لتوضيح الفروق بين الأحزاب لأبعاد استمارة القياس للمقارنة بين اتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة البيئية.

أبعاد المقياس	عينة الدراسة	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	قيمة ف	الدلالة المعنوية
البعد الإجتماعى	حزب الوفد	١١,٤٨	٢,٤٠	١٦,٣٥٣	٠,٠٠١
	الحزب الناصرى	٩,٥٣	٠,٩٦		
	حزب الخضر	٩,٢٣	٠,٨٠		
	حزب التجمع	٩,٨٥	٠,٨٩		
	مصرالحرية	١١,٠٥	١,٩٣		
	الإجمالى	١٠,٢٣	١,٧٦		
البعد الإقتصادى	حزب الوفد	١٠,٠٣	٢,١٨	١٤,١١١	٠,٠٠١
	الحزب الناصرى	٧,٦٠	٠,٨٧		
	حزب الخضر	٨,١٠	٠,٩٦		
	حزب التجمع	٨,٢٥	١,٣٧		
	مصرالحرية	٩,٧٣	٢,٨١		
	الإجمالى	٨,٧٤	٢,٠٢		
البعد الطبيعى	حزب الوفد	١٠,٥٥	٢,١١	٢٥,٨٧٤	٠,٠٠١
	الحزب الناصرى	٧,٠٨	٠,٣٥		
	حزب الخضر	٨,١٠	١,١٥		
	حزب التجمع	٩,٢٣	١,٨٩		
	مصرالحرية	١٠,١٨	٢,٥٨		
	الإجمالى	٩,٠٣	٢,٢٠		
البعد التشريعى	حزب الوفد	١٠,١٣	٢,٢٦	١,٤٧٤	٠,٢
	الحزب الناصرى	٩,٣٥	١,١٤		
	حزب الخضر	٩,٥٣	٠,٧٨		
	حزب التجمع	٩,٦٥	١,٣٩		
	مصرالحرية	٩,٦٥	١,٥١		
	الإجمالى	٩,٦٦	١,٥١		
إجمالى المقياس	حزب الوفد	٤٢,١٨	٦,٠٥	٢٦,٠٢٥	٠,٠٠١
	الحزب الناصرى	٣٣,٥٥	٢,٣٧		
	حزب الخضر	٣٤,٩٥	٢,٤٠		
	حزب التجمع	٣٦,٩٨	٣,٤٥		
	مصرالحرية	٤٠,٦٠	٦,٥٩		
	الإجمالى	٣٧,٦٥	٥,٥٧		

يوضح الجدول السابق الفروق بين الأحزاب لأبعاد استمارة القياس للمقارنة بين برامج الأحزاب وإتجاهات قياداتها نحو العدالة البيئية كالتالى:

- توجد فروق بين الأحزاب للبعد الإجتماعى حيث بلغت قيمة ف (١٦,٣٥٣) بمستوى دلالة بلغت (٠,٠٠١) وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وذلك لصالح حزب الوفد بمتوسط (١١,٤٨)، ثم حزب مصر الحرية بمتوسط (١١,٠٥) يليه حزب التجمع بمتوسط (٩,٨٥)، وكان متوسط إجابات عينة الحزب الناصرى (٩,٥٣) وأخيراً حزب الخضر بمتوسط (٩,٢٣).
- توجد فروق بين الأحزاب للبعد الإقتصادى حيث بلغت قيمة ف (١٤,١١١) بمستوى دلالة بلغت (٠,٠٠١) وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وذلك لصالح حزب الوفد بمتوسط (١٠,٠٣)، ثم حزب مصر الحرية بمتوسط (٩,٧٣) يليه حزب التجمع بمتوسط (٨,٢٥)، وكان متوسط حزب الخضر (٨,١٠) وأخيراً الحزب الناصرى بمتوسط (٧,٦٠).
- توجد فروق بين الأحزاب للبعد الطبيعى حيث بلغت قيمة ف (٢٥,٨٧٤) بمستوى دلالة بلغت (٠,٠٠١) وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وذلك لصالح حزب الوفد بمتوسط (١٠,٥٥)، ثم حزب مصر الحرية بمتوسط (١٠,١٨) يليه حزب التجمع بمتوسط (٩,٢٣)، وكان متوسط حزب الخضر (٨,١٠) وأخيراً الحزب الناصرى بمتوسط (٧,٠٨).
- بينما لا توجد فروق بين الأحزاب للبعد التشريعى حيث بلغت قيمة ف (١,٤٧٤) عند مستوى دلالة (٠,٢) وهى قيمة غير دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥).
- توجد فروق بين الأحزاب لإجمالى المقياس حيث بلغت قيمة ف (٢٦,٠٢٥) بمستوى دلالة بلغت (٠,٠٠١) وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وذلك لصالح حزب الوفد بمتوسط (٤٢,١٨)، ثم حزب مصر الحرية بمتوسط (٤٠,٦) يليه حزب التجمع بمتوسط (٣٦,٩٨)، وكان متوسط حزب الخضر (٣٤,٩٥) وأخيراً الحزب الناصرى بمتوسط (٣٣,٥٥).

مما سبق يتحقق الفرض الثالث: توجد فروق دالة إحصائياً بين قيادات الأحزاب السياسية نحو مؤشرات العدالة البيئية حيث:

١. أكدت الدراسة على تفوق حزب الوفد فى تطبيق العديد من مؤشرات العدالة البيئية، ثم حزب مصر الحرية، يليه حزب التجمع، ثم حزب الخضر، ثم الحزب الناصرى.
٢. وأكدت الدراسة أن الظروف السياسية والإجتماعية والإقتصادية السائدة؛ حالت دون تحقيق ما نادت به الأحزاب فى برامجها حول العدالة البيئية.
٣. إستطاعت الدراسة أن تبين العلاقة الإيجابية بين العدالة البيئية وتحسين خطط التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة

للإجابة على العبارة أن تحتكر قلة محدودة فى المجتمع فرص العمل المتاحة أمر طبيعى:
حزب الوفد أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ٨٧,٥%، ثم (إلى حد ما) بنسبة ١٠,٠%، ثم (موافق) بنسبة ٢,٥٠% بمتوسط مرجح مئوى(٧,٥%)، والحزب الناصرى أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ١٠٠,٠%، وحزب الخضر أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ٩٧,٥%، ثم (موافق) بنسبة ٢,٥٠% بمتوسط مرجح مئوى (٢,٥%)؛ وحزب التجمع أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ٩٢,٥%، ثم (موافق) بنسبة ٧,٥٠% بمتوسط مرجح مئوى (٧,٥%)؛ وحزب مصر الحرية أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ٨٥,٠%، ثم (إلى حد ما) بنسبة ٢,٥%، ثم (موافق) بنسبة ٢,٥٠% بمتوسط مرجح مئوى (٨,٨%).

للإجابة على العبارة أعتقد أن بيع الأراضى المصرية للأجانب هام لزيادة الإستثمارات الأجنبية.

أعلى نسبة لحزب الوفد (غير موافق) بنسبة ٨٢,٥%، ثم (إلى حد ما) بنسبة ١٥,٠%؛ ثم (موافق) بنسبة ٢,٥٠% بمتوسط مرجح مئوى(١٠,٠%)، والحزب الناصرى كانت أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ١٠٠,٠%؛ وحزب الخضر كانت أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ٩٢,٥٠%، ثم (إلى حد ما) بنسبة ٧,٥٠% بمتوسط مرجح مئوى (٣,٨%)، وحزب التجمع أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ٢٠,٠%، وحزب مصر الحرية أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ١٢,٠%، ثم (إلى حد ما) بنسبة ٨,٠% بمتوسط مرجح مئوى (٢٠%).

ويرجع ذلك إلى: ضعف المناخ الملائم للإستثمار نتيجة لبعض المعوقات والإجراءات الإدارية الروتينية؛ مع عدم التنسيق بين الأجهزة والهيئات الحكومية؛ لجذب المستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية؛ بالإضافة للتوترات السياسية فى الدول المجاورة فى الوطن العربى؛ وعلى الجانب الآخريُعد حق الإنتفاع أحد أهم المداخل للوصول للموارد البيئية من أرض ومياه وأصول وراثية وهو أحد الشروط الأساسية فى بناء بدائل الإقتصاد النيوليبرالى، حيث يُعد حق الإنتفاع نموذجاً مغايراً للملكية الخاصة فى إدارة الموارد البيئية؛ ولا شك أن حقوق الإنتفاع سوف تعمل على الإبقاء عليها كقيمة إستعماليه وليس سلعة قائمة على التداول، ومن ثم تجاوز كافة أشكال المضاربة من تداول الأرض كسلعة فى الأسواق، والمساهمة فى خفض معدلات التضخم وانعكاس ذلك على أسواق السلع والمنتجات الزراعية؛ بالإضافة إلى أن تسليع الموارد الطبيعية هو أحد السبل التى تؤدى إلى دمار الموارد، وإنتفاء إستدامتها. ويعد إحتكار الموارد الطبيعية واقعاً عالمياً تمتد جذوره فى الواقع الإقليمى والمحلى؛ حيث أن بيع واحتكار الموارد الطبيعية واحداً من أهم الملامح الأساسية لنمط الإنتاج الليبرالى؛ بإعتبار أن قيم المورد تقاس بما ينطوى عليه من ثمن؛ وهذا ماأكد عليه نقد نظرية التحديث الإيكولوجى بتهميش القضايا البيئية، وإخضاعها لإعتبارات الإقتصاد أو إدارة الموارد.

للإجابة على العبارة المساواة فى الحقوق أمام القانون غير ضرورية لتحقيق العدالة.

أعلى نسبة كانت لحزب الوفد لـ (غير موافق) بنسبة ١٧,٥%، ثم (موافق) بنسبة ٢,٠% ثم (إلى حد ما) بنسبة ٠,٥٠% بمتوسط مرجح مئوى(١٠,٠%). أما الحزب الناصرى كانت أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ٢٠,٠%. وحزب الخضر كانت أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ٢٠%. وحزب التجمع أعلى نسبة (غيرموافق) وذلك بنسبة ٢٠,٠%؛ أما حزب مصر الحرية أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ١٩,٠%، ثم (موافق) بنسبة ١,٠% بمتوسط مرجح مئوى(٥,٠%).

ويتضح من ذلك: أن المساواة القانونية مبدأ يُخضِع جميع الناس لقوانين عادلة مع عدم التمييز، بغض النظر عن الجنس،العرق،الدين،الوضع الإجتماعى والإقتصادى...إلخ، فالمساواة قاعدة أساسية بموجب المادة السابعة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والتى

نصت على أن الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق فى التمتع بحماية متكافئة دون تميز؛ ويتفق هذا مع نظرية **روالز للعدالة** التى أقرت أن: المجتمع نسق يقوم على العدل بين الجميع فى الحقوق والفوائد؛ وعليه تُصبح غاية العدالة الإجتماعية هى الإنصاف من خلال تحديد الحقوق والواجبات؛ التى تضعها مؤسسات المجتمع لتقسيم المنافع؛ فيتحقق بها مجتمع جيد التنظيم تُحترم فيه مبادئ العدالة. أما **دراسة Crawford, Chiyo** عن التيارات المتقاطعة لنضال العدالة البيئية فى الأدب الأمريكى فأكدت على المطالبة بالمساواة فى الحقوق السياسية والبيئية، والتخطيط للعمل على تطبيقها.

للإجابة على العبارة الضرائب التصاعدية على الدخل غير عادلة:

حزب الوفد كانت أعلى نسبة (غير موافق) وذلك بنسبة ١١,٥%، ثم (موافق) بنسبة ٧,٠%، ثم (إلى حد ما) بنسبة ١,٥%. الحزب الناصرى كانت أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ١٧,٥% بمتوسط مرجح مئوى(٣٨,٨%)، ثم (موافق) بنسبة ٢,٥% بمتوسط مرجح مئوى(٦,٣%). حزب الخضر أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ١٥,٠%، ثم (إلى حد ما وموافق) بنسبة ٢,٥% لكل منهما بمتوسط مرجح مئوى(١٨,٨%)، وحزب التجمع أعلى نسبة (غير موافق) بنسبة ١٧,٠%، ثم (موافق) بنسبة ٧,٠% بمتوسط مرجح مئوى (١٥,٠%). حزب مصر الحرية أعلى نسبة (غير موافق) وذلك بنسبة ١٠,٠%، ثم (إلى حد ما) بنسبة ٦,٠%، وأخيراً (موافق) بنسبة ٤,٠% بمتوسط مرجح مئوى(٢٠,٠%).

ويرجع ذلك إلى: أن النظام الضريبى يتمتع بدرجة أعلى فى الكفاءة لتحسين الدخل وتحقيق العدالة الإجتماعية؛ وتستند فلسفة النظام الضريبى متعدد الشرائح والتصاعدى إلى أن الأعلى دخلاً، يكون أكثر إستفادة من الإنفاق العام على البنية الأساسية والخدمات العامة بما يسهم بمعدلات أعلى فى الحصيلة الضريبية التى يتم من خلالها الإنفاق العام؛ لأنه كلما تعددت الشرائح الضريبية واتخذت منحنى تصاعدى يتناسب ذلك مع المقدرة التكليفية للممولين. فالعدالة الضريبية هى من أهم آليات تحقيق العدالة الإجتماعية، بحيث يزيد العبء الضريبى كلما زاد دخل الشخص الطبيعى أو الإعتبارى ويقل أو ينعدم عند أصحاب الدخول الأدنى، وحتى إن كانت أغلب القوانين تقر ضريبة تصاعدية فالواقع الفعلى مغاير لذلك، حيث أن الشرائح الأعلى دخلًا دائما ما تطور وسائلها لتفادى دفع الضريبة المستحقة، فى حين أن

الطبقات الأقل دخلا تخصم الضريبة على الأجور من المنبع؛ ويكون نتيجة التهرب الضريبى خرق للقانون وإنشاء خدمات أساسية أقل مثل المدارس والمستشفيات... إلخ ؛غير أنّ باستطاعة مصر أن تزيد من الإيرادات الضريبية؛ وتساعد على حلّ مشكلة التفاوت فى توزيع الدخل من خلال فرض أشكال ضريبية تصاعدية؛ يزداد فيها معدّل الضريبة مع تزايد العائدات والثروة؛ ويمكن أن تتضمّن هذه الأشكال الضرائب على الممتلكات والأرباح الرأسمالية والسلع الكمالية.

التوصيات

فى ضوء مشكلة الدراسة وبناءاً على النتائج التى توصلت إليها الدراسة، توصى بما يلى:

١. توصلت الدراسة إلى أن الُبعد الدولى هو جزء أساسى من تكوين السياسات الداعمة للعدالة البيئية، لذا فالتدخل الداخلى لن يكون كافياً دون تنسيق إقليمى ومواجهة المؤسسات التمويلية الدولية عبر تشكيل جبهة من الدول النامية تؤثر على أجندة هذه المؤسسات، عبر إيقافها على أقل الحدود، أو فرض أجندة بديلة؛ وهذه الجبهة تتمثل فى أشكال تنظيمية، وكيانات بديلة، وأحزاب سياسية؛ وهنا يأتى دور القوى الإجتماعية فى تأسيس تحالفات دولية داعمة ومؤسسة لهذه الكيانات التى قد تتمكن فى مرحلة ما لاحقاًأن تكون بديلاً لها، فى ظل أزمات النظام الرأسمالى وإعادة تشكل الخريطة الدولية؛ وغياب البدائل سيكون فى صالح القوى المعادية لمفهوم العدالة البيئية.

٢. تفعيل فكرة المؤتمرات القومية للأحزاب السياسية، هذه الفكرة يمكن تطويرها لمؤتمر دولى يناقش العدالة البيئية بمؤشراتها الإجتماعية والإقتصادية والتشريعية والطبيعية بشكل دورى، يُدعى إليه كل الفاعلين والمؤسسات الحقوقية، والمراكز البحثية العاملة على قضية العدالة الإجتماعية فى العالم العربى، مع مساعدة الأحزاب على بناء برامجها بشكل أكثر إنحيازاً لتطبيقات واضحة للعدالة البيئية وبشكل مفصل.

٣. توصلت الدراسة إلى أن الُبعد الدولى هو جزء أساسى من تكوين سياسات العدالة البيئية، لذلك توصى بضرورة كيفية مناقشة ومواجهة المنظمات الدولية والرد على الحجج

المضادة لفكرة العدالة البيئية وطرحها كفكرة تقنية وسياسية وليس فقط قضية قيمية أو أيديولوجية، مع أهمية التفكير فى شروط فك الإرتباط بالأسواق العالمية والنموذج الإقتصادى السائد، وهو ما يتطلب تعبئة شعبية وقيادة سياسية قوية وواعية.

٤. أوصت الدراسة الأحزاب بأهمية الإستفادة من نتائج دراسات المراكز البحثية التى لديها اهتمام واسع بالسياسات الإقتصادية، والإجتماعية، والتشريعية، والبيئية؛ ويمكن لمسئولى الإتصال داخل الأحزاب تحديد قائمة وتسجيل بيانات التواصل للحزب لدى هذه المراكز، بحيث يمكن الإستفادة بما يصدر عنها من بحوث ودراسات وما تنظمه من ورش وندوات ومؤتمرات، كما تشكل هذه الفعاليات فرصة أكبر للأحزاب لتوضيح رؤاها والرد على الرؤى المضادة أو الوصول لنقاط توافق مع الرؤى القريبة من هذه الأحزاب.

٥. التخلّى عن البرامج الإيديولوجية البالية وإيجاد طرق جديدة للتوصّل إلى حلول بشأن التحدّيات المختلفة، وضمان الحراك الإقتصادى، والإجتماعى، والتشريعى، والبيئى وضمان تمثيل سياسى أوسع وأكثر عدلاً.

٦. أوصت الدراسة بأهمية قيام الحزب بإعداد خطة للمستقبل تتحدد من خلالها أهم المشكلات المتعلقة بالعدالة البيئية وكيفية حلها.

مقترحات الدراسة

١. تقترح الدراسة ببعض الدراسات والبحوث العلمية لتطبيق العدالة البيئية؛ وتحقيق الأهداف المرجوة منها فى الدول النامية طبقاً لإمكانيات وموارد تلك الدول البشرية، والطبيعية.

٢. تقترح الدراسة ببعض الدراسات والبحوث العلمية لخبرات تاريخية فى تطوير سياسات أكثر عدالة؛ منها تجربة الإسكان الإجتماعى فى تونس فى عهد بورقيبة، وتجربة التعليم فى مصر فى عهد عبد الناصر، وتجارب تحسين الخدمات الصحية فى الأردن وبعض دول الخليج.

المراجع

أسامة الغزالى حرب: الأحزاب السياسية فى دول العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٨٧.

حاتم عبدالمنعم أحمد: دور أعضاء الأحزاب السياسية فى المشاركة والعمل الإجتماعى لحماية البيئة دراسة مقارنة، البيئة والمجتمع ـ دراسات إجتماعية وأنثروبولوجية ميدانية لقضايا البيئة والمجتمع، الجيزة، مطبعة العمرانية للأوفست، ١٩٩٣

حسن نافعة وآخرون: مقدمة فى علم الإجتماع السياسي . الإيديولوجيا والأفكار والنظم السياسية، القاهرة، دار الجامعة، ج١، ٢٠٠٢م

طريف شوقى: السلوك القيادى وفعالية الإدارة، القاهرة، مكتبة غريب، ب. ت

عاطف شحاتة: المشكلة والأزمة والإحتواء ـ رؤية اجتماعية نقدية لحالة المجتمع المصرى؛ القاهرة؛ مكتبة الأنجلو المصرية؛ ١٩٩٢

قانون الأحزاب السياسية، رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المادة الثانية

محمد شفيق: القيادة: تطبيق العلوم السلوكية فى مجال القيادة؛ القاهرة، مركز تطوير الأداء والتنمية، ط١، ٢٠٠٥

محمد على محمد: أصول الإجتماع السياسى – السياسة والمجتمع فى العالم الثالث ج ٢، الإسكندرية ؛ دار المعرفة الجامعية؛١٩٩٠

محمد رجب أحمد: دور الأحزاب السياسية فى التنمية والبيئة (دراسة لبرامج الأحزاب السياسية فى مصر): رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ١٩٩٨م

نبيلة عبدالحليم كامل: الأحزاب السياسية فى العالم المعاصر، القاهرة دار الفكر العربى، ١٩٧٧

كمال المنوفى: أصول النظم الحزبية المقارنة، الكويت؛ الربيعان للنشر والتوزيع؛ ١٩٨٧

Cammack, P. third World politics, comparative Introduction, Macmillan Education, Hong Kong , 1988.

Christopher. H. Foreman, The Premise and Peril of Environmental Justice, Brookings Institute Press, Washington DC,1998.

Coates, J. Ecology and social work: Toward a New Paradigm. Halifax: Fernwood Press, 2003a.

Friedman, David Stephen., Policy change, sustainability, and environmental justice: Applications of the Long Island

MARKAL model, City University of New York, ProQuest, UMI Dissertations Publishing, 2013.

Heberling, Paul. Equal environmental justice for all: The enforcement of environmental regulations in minority and low-income communities, Georgetown University, ProQuest, UMI Dissertations Publishing, 2013.

http://www.cdc.gov/healthyhomes/ej/definition.htm

http://www.energy.ca.gov/public_adviser/environmental_justice_faq.html

http://saghanem.freeservers.com

السيد عبد المطلب غانم: تحليل نظرية العدالة لجون روالز، ١٩٩٩م،

http://archive.today

مطاع الواعر: نحو بناء مفهوم واضح عن العدالة الإجتماعية، ج ١، ٢٠١٠م.

Huntington Samuel, and JoanM. Nelson, No Easy Choice: Political Participationin Developing Countries (Massachusetts: Harvard University press, 1976).

Kurtz, Hilda Elizabeth. The politics of environmental justice as a politics of scale: The case of the Shintech controversy, St. James Parish, Louisiana, University of Minnesota, ProQuest, UMI Dissertations Publishing, 2016.

Low, Nicholas and Brendan Gleeson. Justice, Society and Nature: An Exploration in Political Ecology. London: Routledge, 1998.

Porter, Michael. The Environmental Justice Implications of New York State's and New York City's Brownfield Policies, City University of New York, ProQuest, UMI Dissertations Publishing, 2018

EVALUATING PARTIES PROGRAMS AND THEIR LEADERS' ATTITUDES TOWARDS ENVIRONMENTAL JUSTICE

A FIELD STUDY ON CAIRO GOVERNORATE

[8]

Nadia A. El-Tayeb[(2)]; Hatem A. Ahmed[(2)] and Mohamed M. Hussein[(2)]

1) Post Grad. Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University 2) Department of Environmental Humanities Sciences, Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University 3) Faculty of Economics & Political Science, Cairo University

ABSTRACT

This current study drives at examining the attitudes of leaderships of the main political parties in Egypt and their attitudes towards environmental justice and its indicators, the natural, social, economic, and legislative. The researcher uses several tools including: Questionnaire Form – Scale of Attitudes (by researcher)-Personal Interviews – Observation – Statistical Treatment. The study counts on the scientific method through the descriptive study, relying also The intellectual thinking of study has been the Justice Theory for John Rowalz, The Ecological System Theory, The Update, The following up Theory, and the Conflict. Despite that those theories reflect difference, they are dedicated to several claims concerning the present study. The sample is selected semi-purposely consisting of (200) items, that leaders of political parties. The study comes to several results including that the visions of leaders of the selected parties are united in tackling with some environmental issues such as supporting the poor, combating expensiveness and higher prices. The state should provide work opportunities and conserve Egyptian lands, fighting pollution,

distributing services equally for all categories,elevating the educational level, encourage scientific research, activate the ascending taxing law on income and industrial pollution, determining the least and most limit of salaries for all classes, achieving equality in front of law, and concerning with fair distribution of wealth. The study recommends the idea of conferences for political parties that can be developed to an international conference discussing environmental justice and its indicators, the natural, social, economic, and legislative periodically. That all actors will be invited to attend and participate including rights institutions, scientific research centers. The study suggests taking some experiments as examples such as the social housing in Tunis in Abou Reqiba regime, education experiment in Abdel Naser regime, improving health services in Jordan and some Gulf states. The study also recommends the importance of establishing a plan for future by the party that through which the most important problems associated to environmental justice can be discussed and resolved.